الأمم المتحدة

A/AC.96/1130

الجمعية العامة

Distr.: General
3 October 2013
Arabic
Original: English and French

**اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي**
**الدورة الرابعة والستون**
جنيف، ٣٠ أيلول/سبتمبر – ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
**النظر في التقارير المقدمة عن أعمال اللجنة الدائمة**

# تقرير الاجتماع الثامن والخمسين للجنة الدائمة (١٧-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)*

* تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب عقد الاجتماع الثامن والخمسين للجنة الدائمة في ١٧-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

(A) GE.13-01631 291013 301013

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات


| | | الفقـــرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| أولاً – | مقدمة | ١ | ٣ |
| ثانياً – | إقرار جدول الأعمال | ٢ | ٣ |
| ثالثاً – | اعتماد مشروع تقرير الاجتماع السابع والخمسين للجنة الدائمة | ٣ | ٣ |
| رابعاً – | الإدارة، والرقابة المالية، والمراقبة الإدارية، والموارد البشرية | ٤–٢٥ | ٣ |
| | ألف– التمويل والرقابة | ٦–٢٠ | ٣ |
| | باء – الموارد البشرية | ٢١–٢٥ | ٧ |
| خامساً – | الميزانيات البرنامجية والتمويل | ٢٦–٣٥ | ٨ |
| سادساً – | التنسيق | ٣٦–٤٤ | ١١ |
| سابعاً – | أي مسائل أخرى | ٤٥–٤٧ | ١٣ |

المرفق

مقرر بشأن الميزانيات الإجمالية والتمويل لعام ٢٠١٣ ..... ١٤

## أولاً- مقدمة

١- ترأست الاجتماع رئيسة اللجنة التنفيذية، صاحبة السعادة السفيرة آليسيا آرانغو أولموس (كولومبيا).

## ثانياً- إقرار جدول الأعمال

٢- أُقر جدول أعمال الاجتماع (EC/64/SC/CRP.20).

## ثالثاً- اعتماد مشروع تقرير الاجتماع السابع والخمسين للجنة الدائمة

٣- أُقِر تقرير الاجتماع السابع والخمسين للجنة الدائمة (EC/64/SC/CRP.19).

## رابعاً- الإدارة، والرقابة المالية، والمراقبة الإدارية، والموارد البشرية

٤- قدم نائب المفوض السامي هذا البند من جدول الأعمال. وأطلع اللجنة، في معرض الإشارة إلى الأزمة السورية المستمرة، على الجزء الرفيع المستوى المتعلق بالتضامن وتقاسم الأعباء مع البلدان المضيفة للاجئين السوريين، المزمع عقده أثناء الدورة الرابعة والستين للجنة التنفيذية. وأضاف أنه على الرغم من أن الاهتمام يتركز على حالة سوريا، يجب أن تكفل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدم إغفال العالم حالات الطوارئ الأخرى، مثل الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، فضلاً عن حالات اللجوء التي طال أمدها.

٥- وفي ظل هذه الخلفية، تقدم المفوضية إلى اللجنة التنفيذية أكبر ميزانية في تاريخ المنظمة. وبينما ذكّر نائب المفوض السامي بالشواغل التي أعربت عنها الدول سابقاً بشأن ارتفاع الميزانية بين سنة وأخرى، أشار إلى التخفيضات التي أجرتها المفوضية كذلك عند الاقتضاء. وأوضح أن هذا البند من جدول الأعمال لن يشمل عرض الميزانية فحسب، بل أيضاً مناقشة هيكل الرقابة الذي وضعته المفوضية من أجل ضمان أقصى قدر من الفعالية في استخدام زيادة التمويل.

### ألف- التمويل والرقابة

#### '١' تقرير مجلس مراجعي الحسابات

٦- قدمت المراقبة المالية ومديرة شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري *تقرير مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية العامة عن حسابات صناديق التبرعات التي تديرها مفوضية*

*الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين للفترة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢* (AC.96/1124/A؛ وانظر كذلك A/68/5/Add.5)، بالإضافة إلى *تقرير عن القضايا الرئيسية والتدابير المتخذة استجابة لتقرير مجلس مراجعي الحسابات* (A/AC.96/1124/Add.1). وقدمت أيضاً معلومات محدثة عن فوائد تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٧- وأثنت الوفود على المفوضية لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية والنجاح في إتمام التقارير الأولى الممتثلة لتلك المعايير. واعترفت وفود عديدة بهذه الإنجازات الرئيسية للمفوضية، وشجعتها على أن تبادر الآن إلى تحديد السبل الكفيلة بإسهام التقارير القائمة على المعايير المحاسبية الدولية في تحسين العمليات وتمكين المنظمة من اتخاذ قرارات تستند إلى الأدلة. وتتطلع الدول إلى الاطلاع على فوائد تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية.

٨- وبينما لاحظت الوفود إحراز تقدم بشأن العديد من التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات، فقد شجعت المفوضية على التنفيذ التام للعديد من التوصيات المفتوحة المتبقية من عام ٢٠١١ والأعوام السابقة وإنهائها. وشملت مجالات الاهتمام التي أعربت فيها الدول الأعضاء عن الأمل في أن تشهد تطوراً بصورة خاصة إدارة المخزون، ونظام إدارة المخاطر في المؤسسة، وإدارة شؤون الشريك المنفذ، وما يقابلها من استراتيجية مكافحة الغش. وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء تزايد ميزانية المنظمة بسرعة دون تخصيص موارد متناسبة للرقابة الداخلية؛ وشجعت المفوضية على تخصيص موارد كافية لهذه الأنشطة في المقر وفي الميدان.

٩- ورداً على ذلك، أشارت المراقبة المالية إلى أن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية هو إنجاز على صعيد المنظمة ككل، يؤثر في جميع العمليات ومجالات الإبلاغ. وكررت التعليقات التي أبدتها الوفود بشأن أهمية توافر موارد كافية للإدارة المالية. وأكدت للوفود أن المفوضية تعمل على معالجة مسألة القدرات من خلال موارد إضافية في الميدان، وتدريب الموظفين الحاليين، والمبادرة إلى تعزيز استبقاء الموظفين. وأقرت بالحاجة إلى تحسين أدوات إدارة الموارد البشرية، لا سيما رفع مستوى نظام تخطيط الموارد في المؤسسة. وأقرت المراقبة المالية أيضاً بالشواغل التي أثارتها الدول فيما يتعلق بإدارة المخزون. وقالت إنها توافق على أن المعايير المحاسبية الدولية أداة قيمة، بيد أنها غير كافية بمفردها للتصدي لجميع التحديات التي تطرحها إدارة المخزون المعقدة في جميع مستويات المنظمة. وأشارت المراقبة إلى صعوبة اتخاذ القرار الخاص بالحكم الانتقالي المتعلق بالجرد، بيد أنه كان في نهاية المطاف قراراً لإدارة المخاطر ولم تكن المفوضية تهدف إلى الاعتماد على هذا الحكم في عام ٢٠١٤.

١٠- وأوضحت المراقبة المالية أن مجلس مراجعي الحسابات استعرض إدارة شؤون الشركاء المنفذين للمفوضية خلال السنوات الثلاث الماضية. وتعني نهاية عام ٢٠١٤ انتهاء مشروع المفوضية للسنوات الثلاث لمعالجة العديد من شواغل المجلس. وفي المشروع سعي لتعزيز المجالات التالية: اختيار الشركاء المنفذين واستبقاؤهم؛ تصميم المشاريع، بما في ذلك رصد

التوقعات والإبلاغ عنها؛ إقفال المشاريع؛ الدروس المستفادة. وتضع المفوضية اللمسات الأخيرة على إطار العمل مع الشركاء المنفذين، بما في ذلك تقييم مخاطر الغش. وتقوم بتدريب الشركاء المنفذين ومساعدتهم في مجالات المعايير المحاسبية الدولية، وترتيب أولويات المساءلة، والشفافية.

١١- ورداً على تعليق بشأن توزيع التقارير في حينها، ذكّرت المراقبة المالية الوفود بأن المفوضية تبذل قصارى جهودها لتقديم تقاريرها إلى اللجنة التنفيذية في الوقت المناسب، بيد أن بعض التقارير، مثل تقرير مجلس مراجعي الحسابات، لا تعدها المفوضية ولا يمكنها أن تطلع عليها الوفود إلا عندما تتاح للجمهور.

## ‘٢’ مراجعة الحسابات الداخلية

١٢- قدّم الموظف المسؤول بالإنابة عن دائرة مراجعة الحسابات التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية في جنيف *تقريراً عن المراجعة الداخلية للحسابات في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين* (A/AC.96/1126) وسلّط الضوء على التطور الأخير المتمثل في إتاحة تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية للجمهور بعد ٣٠ يوماً من تاريخ صدورها. وركّز على نتائج مراجعة الحسابات المحددة في الفترة المشمولة بالتقرير والتي تنفذها المفوضية، بما في ذلك في مجالات جمع الأموال من القطاع الخاص، وإدارة المخزون على الصعيد العالمي، ورقابة شؤون الشركاء المنفذين وإدارتها، وإجراءات حالات الطوارئ، والمشتريات، وإجراءات استرداد ضريبة القيمة المضافة.

١٣- وردّ أحد الوفود على العرض الذي قدمه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، فأعرب عن تقديره للعمل المنجز، وطلب تقديم معلومات إضافية عن حالة المبادرة الرامية إلى إدماج مهام المراجعة الداخلية للحسابات في المنظمة، وعن الموارد التي ستتطلبها، والجدول الزمني للتنفيذ.

١٤- وأعرب نائب المفوض السامي عن موافقة المفوضية على التوصية بإنشاء مهام قوية ومستقلة للمراجعة الداخلية للحسابات ووحدة مركزية للرقابة الداخلية. ويعمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومكتب المفتش العام للمفوضية معاً بالفعل بشكل وثيق، من منطلق ترابط مهامهما؛ ويتمثل الهدف في الجمع بين هذه المهام. وأضاف أن المفوضية تتطلع إلى حل المسائل القانونية المعلقة من أجل المضي قدماً.

١٥- وبالإشارة إلى عرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية، فضلاً عن العرض السابق بشأن تقرير مجلس مراجعي الحسابات، علق نائب المفوض السامي على أهمية متابعة الشركاء المنفذين ومساءلتهم، ولا سيما في ضوء الزيادة الملحوظة في الموارد المخصصة لأنشطتهم. وأعرب عن موافقته الكاملة على الحاجة إلى تعزيز هذا المجال.

## ‘٣’ اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة

١٦- قدّم الرئيس المنتهية ولايته للجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة تقرير اللجنة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (EC/64/SC/CRP.21)، الذي يغطي فترة رئاسته. وقدّم للجنة معلومات مستحدثة في جميع مجالات عمل اللجنة المستقلة بما في ذلك أنشطة الرقابة الداخلية؛ وإطار الرقابة الداخلية والمساءلة؛ وإدارة المخاطر في المؤسسة؛ والبيانات المالية والإبلاغ؛ والمراجعة الخارجية للحسابات؛ والمهمة المتعلقة بالأخلاقيات. وأشاد نائب المفوض السامي بقيمة عمل اللجنة المستقلة، الذي يتضح في المجموعة الكبيرة من القضايا التي تغطيها. وأشار إلى أن المفوضية وافقت على التوصيات التي قدمتها اللجنة المستقلة، لا سيما في حالات التداخل مع توصيات مجلس مراجعي الحسابات.

١٧- وأعربت الوفود عن ارتياحها للعمل الذي تقوم به اللجنة المستقلة، وعن دعمها الكبير لإنشاء دائرة رقابة داخلية موحدة. وبالنسبة إلى العديد من الدول، فإن التطابق الموضوعي بين توصيات مجلس مراجعي الحسابات وتوصيات اللجنة المستقلة يعتبر مؤشراً إيجابياً ودليلاً على فعالية عمل اللجنة. ومع ذلك، أعرب عدد من الدول عن القلق إزاء حالات التداخل، وطلبت هذه الدول تلقي مزيداً من المعلومات.

١٨- وسلّم بعض الدول بالفوائد المحتملة لتوحيد الرقابة الداخلية في دائرة واحدة، إلا أن هذه الدول أعربت عن القلق إزاء كيفية التنفيذ. وشمل ذلك: تخصيص الموارد المناسبة للتنفيذ، المالية والبشرية على السواء؛ وضمان استقلالية ونزاهة موظفي مراجعة الحسابات؛ وتحديد الموظفين الحاليين ذوي الكفاءات الصحيحة، ومعالجة الآثار المترتبة على نظام التناوب في استبقاء هذه الخبرة؛ والمحافظة على الشفافية في الإبلاغ؛ ووضع الجدول الزمني للتنفيذ؛ ومعالجة الآثار القانونية المترتبة على أداء مهمة مراجعة الحسابات داخل المنظمة.

١٩- وشكر الرئيس المنتهية ولايته اللجنة على دعمها. وقال إنه يتفق مع الحاجة إلى وضع عملية تخطيط بعناية للانتقال إلى وظيفة الرقابة الداخلية، وأشار إلى أن الدور الذي تضطلع به اللجنة المستقلة هو استعراض أعمال هيئات الرقابة ذات الصلة والنظر فيها، وتحديد أوجه الازدواجية، وتقديم المشورة بشأن أفضل السبل لكفالة توفير مهام الرقابة المناسبة. وفي الرد على التعليقات بشأن استقلال أعضاء وحدة المراجعة الداخلية للحسابات، إذا اختيروا في الواقع من داخل المفوضية، أوضح الرئيس أن الأعضاء سيساءلون في إطار الممارسة المهنية الدولية، التي يُسترشد بها في الاضطلاع بهذا الدور على نحو أخلاقي ومستقل. ويجب القيام بمراجعة خارجية مستقلة للحسابات كل خمس سنوات بغية كفالة الالتزام. وفيما يتعلق بمسألة الكفاءة، اقترحت اللجنة المستقلة أن تتألف هذه الوحدة من وظائف خبراء، تقع خارج نطاق سياسة التناوب الإلزامي المتبعة داخل المفوضية.

٢٠- ورد نائب المفوض السامي بالنيابة عن المفوضية، فقال إنه من السابق لأوانه جداً في إطار عملية أداء مهمة مراجعة الحسابات داخل المنظمة وضع التفاصيل المتعلقة باستخدام

وتعيين الموظفين. وأقر بأن مسألة التناوب التي طرحت عن حق، سوف تؤخذ في الاعتبار. وأخذ علماً أيضاً بالشواغل المتعلقة بالحاجة إلى توفير موارد كافية لتنفيذ هذه المبادرة. وقال إنه يوافق على أن يأخذ في الاعتبار الاقتراح بمزيد من التفاعلات الرسمية للجنة التنفيذية مع مراجعي الحسابات الخارجيين.

## باء- الموارد البشرية

٢١- قدمت مديرة شعبة إدارة الموارد البشرية معلومات محدثة عن المسائل المتعلقة بالموارد البشرية، بما في ذلك أمن الموظفين (EC/64/SC/CRP.22)، إلى جانب رئيس قسم السلامة الميدانية في شعبة الطوارئ والأمن والإمداد. وأكدت مديرة الشعبة أن المفوضية لم تتمكن من الوفاء بولايتها إلا نتيجة تفاني أفراد القوة العاملة، الذين كانوا على استعداد للعمل في بعض أشد الحالات صعوبة وخطورة، وهم بعيدون عن أسرهم في كثير من الأحيان. وأشارت إلى عدد من التدابير التي يجري اتخاذها للتأكد من أن المفوضية تستقدم قوة عاملة موهوبة ومتنوعة، ومن أن الموظفين يحصلون على التحفيز والتمكين بالمهارات، ومن أن ثقافة الأمن والرفاه راسخة داخل المنظمة.

٢٢- وحظي موضوع إدارة الموارد البشرية باهتمام كبير من اللجنة. وكان هناك تأييد واسع للمبادرات التي تضطلع بها المفوضية لتحسين إدارة الموارد البشرية ورفاه القوة العاملة، حيث اتفق العديد من الدول الأعضاء على أن الموظفين هم أهم مكسب للمنظمة. وأعربت وفود عديدة عن إعجابها بما أُبلغ عن النسبة العالية من موظفي المفوضية العاملين في مراكز عمل خطرة وصعبة وبدون اصطحاب أسرهم. وحُثت المفوضية على الاستمرار في تحسين ظروف الموظفين الذين يعملون في تلك الأماكن، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تحسين أدائهم واستبقائهم. وأشار أحد الوفود إلى أن هذا الارتفاع لنسبة الموظفين العاملين في المواقع الميدانية النائية هو سمة مميزة للمنظمة وشجع الدول الأعضاء العليمة بظروف عمل موظفي المفوضية على أن تضع ذلك في اعتبارها لدى اتخاذ القرارات التي تؤثر في شروط خدمة الموظفين في النظام الموحد للأمم المتحدة.

٢٣- وشدد عدد من أعضاء اللجنة على أهمية كفالة التوازن بين الجنسين والتوزيع الجغرافي في ملاك الموظفين، ولا سيما في سياق البرنامج الجديد لمستوى التحاق الموظفين الفنيين بالخدمة في العمل الإنساني. وأشارت عدة وفود إلى التقاعد الوشيك للعديد من كبار الموظفين ذوي الخبرة وحثت المفوضية على اتخاذ تدابير لتعويض هذه الخسارة وتطوير مجموعة من قادة المستقبل. وأيدت الوفود بقوة التدابير التي اتخذتها المفوضية صوب تحسين الاتصال الداخلي بما يساعد على بناء الثقة، وشجعتها على مواصلة تلك المبادرة. وأُلقيت أسئلة عديدة شملت معاملة الموظفين الوطنيين في مجال الاستحقاقات والتدابير الأمنية. وفيما يتعلق بأمن الموظفين بشكل أعم، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء انعدام الأمن الذي يتعرض له الموظفون

في الميدان، وأشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أن المفوضية تواجه تحدياً مزدوجاً – أحدهما حماية الأشخاص المكفولين برعايتها والآخر حماية موظفيها.

٢٤- وأعربت مديرة الشعبة عن تقديرها لدعم اللجنة واعترافها بالتحديات العملية الضخمة التي تواجهها المنظمة في مجال إدارة الموارد البشرية. ورداً على سؤال بشأن نقل عدد من وظائف إدارة الموارد البشرية إلى مركز الخدمات العالمية في بودابست، أشارت إلى أنه لم ينجم عن ذلك أي عواقب سلبية؛ بل أدى إلى فوائد كبيرة. وفيما يتعلق بالنظام الموحد للأمم المتحدة، أشارت مديرة الشعبة إلى أن شبكة الموارد البشرية تتألف من وكالات مختلفة جداً من الناحية التشغيلية – ليس للعديد منها وجود ميداني ولغيرها بعض الوجود الميداني ولكن ليس باتساع نطاق المفوضية – وأوضحت التحديات الناجمة عن هذا الوضع. ورحبت بدعم الدول الأعضاء في هذا السياق. وتحدثت مديرة الشعبة عن نظام إدارة الأداء، بما في ذلك الخطط الرامية إلى تبسيطه، وعن الاستثمارات في تدريب الموظفين عن طريق برامج التعلم الإلكتروني. وشددت على أهمية القضاء على التمييز بين الموظفين، بمن فيهم أفراد القوة العاملة المنتسبة، وأشارت إلى بعض الأمثلة على التدابير المتخذة للتأكد من أنهم يلقون معاملة منصفة. وأوضح رئيس قسم السلامة الميدانية الصعوبات التي يواجهها الموظفون الوطنيون في بعض حالات الطوارئ، وتحدث عن بعض التحديات القانونية التي ينطوي عليها إجلاء الموظفين.

٢٥- وبالنظر إلى العديد من الاستفسارات بشأن هذا الموضوع، قدمت نائبة مديرة شعبة إدارة الموارد البشرية المزيد من التفاصيل عن البرنامج الجديد للمفوضية لمستوى الالتحاق بالخدمة في العمل الإنساني، مشيرة إلى أن الهدف هو استقطاب مواهب جديدة. وأشارت إلى أنه تم إيلاء الاهتمام لمسألة التنوع والتوازن الجغرافي، وإلى تنظيم حملة توعية عالمية، بما في ذلك باستخدام وسائط الإعلام الاجتماعية، استهدفت أيضاً الجنسيات الممثلة تمثيلاً ناقصاً. وأوضحت أيضاً أن الهدف لا يتمثل في استقدام موظفين لوظائف محددة، بل أن تفي المنظمة بالاحتياجات المؤسسية الطويلة الأجل. وأضافت المديرة أن الظروف الاستثنائية التي تواجهها المفوضية حالياً نتيجة حالات الطوارئ قد شكلت تحديات كبيرة بالنسبة إلى تعيين الموظفين، وأكدت للجنة أن المفوضية تعمل على تحسين التوظيف، والإعلانات عن الوظائف بما يمكن من المزيد من الكفاءة في حالات الطوارئ.

## خامساً- الميزانيات البرنامجية والتمويل

### ‘١’ معلومات محدثة عن الميزانيات والتمويل لعام ٢٠١٣

٢٦- قدمت المراقبة المالية ومديرة شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري معلومات مستحدثة عن ميزانية عام ٢٠١٣ (EC/64/SC/CRP.23)، ولاحظت أن الرقم الأوّلي البالغ ٣,٩ مليارات دولار من دولارات الولايات المتحدة الذي أقرته اللجنة التنفيذية في

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ قد نُقِّح ليصبح أكثر من ٥,٣ مليارات دولار اعتباراً من منتصف أيلول/سبتمبر. ونتجت التسوية نحو الارتفاع عن إنشاء الميزانيات التكميلية لتغطية الاحتياجات غير المتوقعة. وأشارت إلى أن الميزانية السنوية للمفوضية قد زادت بنسبة ٣٨ في المائة في مجموع الاحتياجات من الموارد خلال السنوات الأربع الماضية، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بمبلغ ٣,٢٩ مليارات دولار في عام ٢٠١٠، بما يعكس العديد من حالات الطوارئ الجديدة التي تواجه المفوضية. وأشارت المراقبة المالية إلى أن معدل التنفيذ السنوي للمفوضية (أو الإنفاق) كان أعلى بكثير من معدل الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، وأنه كان أكثر من ٩٠ في المائة باستمرار مقارنة بالأموال المتوافرة. وبلغت النفقات المقدرة في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣، ١,٤ مليار دولار.

٢٧- وقدم مدير شعبة العلاقات الخارجية معلومات محدثة عن الوضع التمويلي الراهن، وركز على الفجوة الكبيرة التي لا تزال قائمة من أجل تمويل الاحتياجات المنقحة. وتقدر الأموال المتاحة المتوقعة لعام ٢٠١٣ بمبلغ ٢,٩ مليار دولار، مما يترك فجوة قدرها ٢,٤ مليار دولار. ويعني ذلك أن ٤٥ في المائة من الاحتياجات المحددة للأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية لن تتحقق. وأعرب المدير عن تقديره للدعم الذي تقدمه الحكومات المانحة، وشدد على أن التعهدات المبكرة والمرنة أساسية للاستجابة لحالات الطوارئ. كما اغتنم الفرصة لتقديم إحاطة للجنة عن أنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص.

٢٨- وأعربت اللجنة عن القلق إزاء الفجوة بين الميزانية والإيرادات. وطُرحت أسئلة عن المبالغ المرحلة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤، وما إذا كانت مهام الدعم قد عُدِّلت على النحو الملائم للتعامل مع معدل نمو بنسبة ١٠ في المائة في النفقات في السنوات الأخيرة.

٢٩- وأشارت المراقبة المالية إلى أن المفوضية لا تزال تركز على الإبقاء على نفقات الدعم البرنامجي ونفقات المقر منخفضة، وأنها تكيف الموارد المخصصة للميدان نسبياً. وفيما يتعلق بالمبالغ المرحّلة، أشارت إلى أن المبلغ المرحَّل من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤ غير معروف حتى الآن، ولن يُبلغ عنه قبل السنة المقبلة؛ وفي الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٣، ساعد المبلغ المرحل وهو ٢٣٦ مليون دولار على ضمان عدم وجود ثغرات في الاستجابة لحالات الطوارئ. وقدمت أمثلة على مستوى الموارد المرحلة فيما يتعلق ببعض العمليات الكبرى لعام ٢٠١٣، وشددت على أهمية أن تحصل المفوضية، التي تموَّل تمويلاً طوعياً، على ما يكفي من الأموال للعمل في الربع الأول من الفترة المالية. وفيما يتعلق بالتمويل، اغتنم مدير شعبة العلاقات الخارجية الفرصة للإعراب عن التقدير للمستويات غير المسبوقة من التمويل التي وردت من عدد من البلدان، وأعرب عن تقديره للدعم المستمر الذي تقدمه الدول الأعضاء. كما وجه الشكر إلى البلدان المضيفة للاجئين على مساهماتها السخية لحماية اللاجئين ومساعدتهم.

٣٠- واعتُمد مشروع المقرر بشأن الميزانيات العامة والتمويل للفترة ٢٠١٣، الوارد في المرفق السابع، من الوثيقة EC/64/SC/CRP.23.

## ‘٢’ الميزانية البرنامجية للمفوضية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

٣١- قدمت المراقبة المالية *الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥* (A/AC.96/1125)، وأشارت إلى أن المفوضية لم تتلق بعد تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وهو إضافة لوثيقة الميزانية (سيصدر في الوقت المناسب، تحت الرمز A/AC.96/1125/Add.1). وأشارت إلى المشاورات غير الرسمية مع اللجنة التنفيذية التي عقدت في وقت سابق من هذا العام بشأن عرض الميزانية، التي ساعدت على تحسين الوثيقة تحسيناً كبيراً. وأشارت كذلك إلى إدراج العديد من مقترحات الدول الأعضاء. وذكّرت أيضاً بالجهود المبذولة لتعزيز الإبلاغ البرنامجي في المفوضية - ولا سيما من خلال التقرير العالمي - الذي يتضمن الآن تحليل الإنجازات والآثار، فضلاً عن الاحتياجات التي لم تلب بعد.

٣٢- وعلّق عدد من الوفود بصورة إيجابية على التحسن الذي طرأ على طريقة عرض الميزانية وأعربت عن تقديرها لتعزيز حوار المراقبة المالية مع الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة. وحثت الوفودُ المفوضيةَ على كفالة التكامل بين وثيقة الميزانية والتقرير العالمي، بما يمكّن من المقارنة. وأعربت بعض الوفود عن القلق إزاء الفجوة المتزايدة بين الميزانية والتمويل المتاح، التي سيتعذر سدها، حسب أحد الوفود. وبينما تدعم المفوضية الميزنة القائمة على الاحتياجات، طلبت إليها الوفود بيان القدرة على تحمل هذا النمو. ودعت اللجنة إلى المزيد من الشفافية في تقييم الاحتياجات وأساس التوقعات. وبينما أعربت عدة وفود عن تفهمها فرض قيود على طول وثيقة الميزانية، أشارت إلى أنه يمكن تقديم معلومات إضافية عن طريق وسائل أخرى.

٣٣- وتناولت أسئلة إضافية تحديد الأولويات، بما في ذلك ما إذا عُممت التعليمات بشأن تحديد الأولويات في الميدان، وكيفية إعادة ترتيب الأولويات على مدار السنة، استجابة لأي تغيرات تطرأ على الاحتياجات والتمويل. وشجعت الوفودُ المفوضية على تحديد الأولويات استناداً إلى الحاجة والضعف، وعلى أن تكون شفافة داخل المنظمة ومع الشركاء والدول الأعضاء بشأن كيفية اتخاذ هذه القرارات. وحثت إحدى الدول الأعضاء المفوضية على التركيز على ولايتها الأساسية المتمثلة في رعاية شؤون اللاجئين وبذل جهود مستدامة من أجل إعادتهم الطوعية إلى الوطن؛ وشددت دولة أخرى على أنه في الوقت الذي تتعامل فيه المفوضية مع العديد من حالات الطوارئ، فإنه لا ينبغي لها أن تغفل الأزمات التي طال أمدها.

٣٤- ورحب أحد الوفود بمواصلة برامج الحماية والمساعدة للاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف في الجزائر ودعا إلى تقديم مساعدة إنسانية تتناسب مع احتياجات هؤلاء اللاجئين. وشدد وفد آخر على الطابع الجوهري لتسجيل السكان في مخيمات تندوف، وكرر طلبه منح الإذن للمفوضية بإجراء تعداد لهؤلاء السكان بما يكفل تعزيز حمايتهم.

٣٥- ورداً على الاستفسارات عن التأخير في استلام تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أشارت المراقبة المالية إلى أن رئيسة اللجنة التنفيذية أصدرت هذا العام نداء خاصاً إلى رئيس اللجنة الاستشارية طلبت فيه إتاحة التقرير في الوقت المحدد للاجتماع.

ولاحظت أن التقرير لم يرد بعد، وطمأنت الوفود بأن الأمانة ستحيل الوثيقة إلى اللجنة حال استلامها. وأكدت المراقبة المالية أيضاً للجنة أن المفوضية ستواصل الحوار والعمل على تحسين الشفافية وتقديم المعلومات الإضافية التي طلبتها الدول الأعضاء. وردّ نائب مديرة شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري على الأسئلة المتعلقة بتحديد الأولويات، فقال إن توجيهات التخطيط الميدانية شملت الإرشاد الخاص بالسياسات في مجالات محددة من مجالات التركيز الاستراتيجي للفترة المقبلة وأن الأولويات الاستراتيجية العالمية لا تزال تمثل جزءا لا يتجزأ من العملية.

## سادساً- التنسيق

٣٦- قدم مدير شعبة العلاقات الخارجية *تقريراً محدثًا عن مسائل التنسيق: الشراكات الاستراتيجية* (EC/64/SC/CRP.24)، وأكد أن للتنسيق والشراكات أهمية أكبر من أي وقت مضى في عمل المفوضية.

٣٧- ودارت مناقشة مطولة حول هذا البند من جدول الأعمال، حيث أخذ العديد من الوفود الكلمة للإعراب عن التأييد للجهود التي تبذلها المفوضية بهدف تعزيز الشراكات وتحسين التنسيق في عملياتها، مع الإشارة إلى القيمة البالغة الأهمية للشراكات مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة. ولاحظت الوفود إحراز تقدم كبير على الصعيد العالمي، بما في ذلك عن طريق الحوار المنظم للمفوض السامي مع المنظمات غير الحكومية والمشاورات السنوية معها، بيد أن دولاً عديدة أعربت عن رغبتها في بذل المزيد من الجهود بما يضمن ترجمة روح الشراكة هذه ميدانياً.

٣٨- وبينما سلّمت الوفود بالطابع الأساسي للشراكات مع المنظمات المحلية، طلبت إلى المفوضية تقديم المزيد من المعلومات عن عملها من أجل رصد وتقييم عمل هؤلاء الشركاء فضلاً عن الأنشطة التي تضطلع بها لكفالة مساءلة الشركاء المنفذين. وشجعت الوفود المفوضية على استكشاف شراكات غير تقليدية، بما في ذلك مع الأوساط الأكاديمية وهيئات الفكر والمنظمات المقدمة للمنح، بما يمكن أن يسهم في زيادة تنويع قاعدة الجهات المانحة.

٣٩- ورحب العديد من الدول الأعضاء بالتقييم الآني للاستجابة للطوارئ في حالة سوريا. وقدمت الوفود طلبات للحصول على مزيد من المعلومات عن الطريقة التي يمكن بها للنتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تفيد عمل المفوضية في المستقبل. واقترح أحد الوفود أن تنشئ المفوضية إطاراً أساسياً للعمليات الميدانية يتضمن التوجيهات العملية بشأن التنسيق وتقسيم العمل والمسؤوليات، وفقاً للاحتياجات المحلية.

٤٠- وتناول مدير شعبة العلاقات الخارجية المواضيع الرئيسية الثلاثة الناشئة عن البيانات التي أدلت بها الوفود. والموضوع الأول هو موضوع الشركاء، ولا سيما المنظمات غير الحكومية المحلية، والحاجة إلى ضمان تنفيذ التقدم المحرز عالمياً على الصعيد الميداني. وحيث إن

هذه الشراكات تزداد أهمية على الصعيد المؤسسي وتعكس نسبة متزايدة من ميزانية المفوضية، فإن كفالة الإدارة والمساءلة المناسبتين وما يكفي من التمويل الذي يمكن التنبؤ به أمر ضروري. وبينما تمثل اتفاقات الشراكة الجديدة عاملاً مساعداً، أشار مدير الشعبة إلى أن نظام المدفوعات الإضافية إلى الشركاء المنفذين نتيجة لازمة لهيكل التمويل الخاص بالمفوضية. وأوضح أيضاً أن العديد من المبادئ التي تُتَّخذ بشأنها قرارات على الصعيد العالمي ساعدت على إرشاد العمليات الميدانية، وأقر بأن الأداء والموقف والمسائل الهيكلية والإدارة الكلية جميعها في حاجة إلى التكييف من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من الشراكات.

٤١- وكان الموضوع الثاني هو القيادة والتنسيق في الحالات التي تنطوي على لاجئين ومشردين داخلياً. وشدد مدير الشعبة على أنه بينما تعمل المفوضية بنشاط من أجل تحسين التنسيق، فهي تدرك أيضاً مسؤوليتها في نهاية المطاف عن اللاجئين في جميع الحالات، على الرغم من أنها تشكل جزءاً من منظومة الأمم المتحدة الأكبر للمساءلة. ومن الدروس المستفادة من تقييم الاستجابة للطوارئ في سوريا أن الحالات الكبيرة تتطلب قدرات مكرسة للتنسيق.

٤٢- ويتصل الموضوع الثالث ببرنامج التحول. وشدد مدير الشعبة على أن المبادئ الرئيسية لبرنامج التحول تنطبق أيضاً على حالات الطوارئ للاجئين. وبينما يتضح الدور القيادي للمفوضية ومسؤوليتها، يمكن استخلاص المزيد من برنامج التحول للمساعدة على تحسين التنسيق في سياق اللاجئين.

٤٣- ورداً على سؤال بشأن اللاجئين في المناطق الحضرية، أكد رئيس الوحدة المشتركة بين الوكالات للوفود، أنه بالرغم من عدم الإشارة إلى ذلك الأمر صراحة في الوثيقة (EC/64/SC/CRP.24)، فإن قضايا اللاجئين في المناطق الحضرية تعد مسألة رئيسية نوقشت في إطار الحوار المنظم بين المفوض السامي والمنظمات غير الحكومية وأُدرجت في أعمال الفريق التوجيهي الداخلي للمفوضية المعني بالحلول.

٤٤- وتناول نائب المفوض السامي التعليقات الخاصة بشراكات المفوضية من أجل إيجاد الحلول. وعلق قائلاً إن الفريق التوجيهي ارتقى بمبادرة الحلول الانتقالية إلى المستوى التالي عن طريق زيادة إدماج الجهات الفاعلة الإنمائية بصورة كاملة في المراحل الأولية لأعمال الاستجابة. وتحدث عن الحاجة إلى سد الفجوة بين الإغاثة والتنمية، في معرض الإشارة إلى حالة سوريا كمثل عن "التنمية في حالة الطوارئ"، حيث بإمكان الجهات الإنمائية الفاعلة أن توفر المساعدة الفورية إلى البلدان المضيفة والمجتمعات المحلية في مجال الهياكل الأساسية والمدارس والعيادات وغيرها من التدخلات لتخفيف عبء التدفقات الكبيرة للاجئين. وأكد من جديد أيضاً أن المفوضية هي الملاذ الأخير للاجئين وأنه يجب الاعتراف بهذه المسؤولية في جهود التنسيق.

## سابعاً- أي مسائل أخرى

٤٥- طلبت الرئيسة إلى اللجنة أن توافق على اعتماد تقرير اجتماعها بصورة مبكرة، بما يعفي من ضرورة اجتماع اللجنة الدائمة على هامش الدورة الرابعة والستين للجنة التنفيذية. واقترحت الرئيسة أن تتبع اللجنة نفس الإجراء الذي اعتُمد في السنة السابقة، بتوزيع مشروع التقرير إلكترونياً للموافقة عليه بحلول ٢٤ أيلول/سبتمبر. وفي حالة عدم وجود أي تعليقات من اللجنة، فإنها ستعتبر أنها اعتمدت الوثيقة بعد اختتام أعمالها في ٢٦ أيلول/سبتمبر. ولم تعترض اللجنة على هذا المقترح.

٤٦- وقدم أمين اللجنة معلومات مستحدثة عن حالة استعراض العشر سنوات الاستراتيجي للمفوض السامي عن الوضع العالمي للاجئين ودور المفوضية، الذي أُعد للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، وفقاً للقرار A/RES/58/153. وشكر الدول الأعضاء على المشاركة في المشاورات غير الرسمية التي عقدت خلال العام الماضي، وعلى ما أبدته من تعليقات واقتراحات خطية. وقال إن الاستعراض وُضع في صيغته النهائية، بعد التشاور مع الأمين العام، وسوف يعرضه المفوض السامي على اللجنة الثالثة في تشرين الثاني/نوفمبر، إلى جانب التقرير السنوي للمفوضية.

٤٧- وقدم نائب المفوض السامي والرئيسة إفادة إلى اللجنة عن الجزء الرفيع المستوى المتعلق بالتضامن وتقاسم الأعباء مع البلدان المضيفة للاجئين السوريين، المزمع عقده أثناء الدورة العامة المقبلة الرابعة والستين للجنة التنفيذية. وأكد نائب المفوض السامي أن الجزء الرفيع المستوى سيكون إنسانياً بحتاً وغير سياسي، تمشياً مع ولاية المفوضية. وأشارت الرئيسة إلى التشاور الوثيق مع المكتب بشأن تنظيم الجزء الرفيع المستوى، وأعربت عن تأييدها الكامل للمبادرة، بالنيابة عن اللجنة. وأشارت إلى أن الجزء الرفيع المستوى أتاح الفرصة للجنة التنفيذية للتحدث بصوت قوي وموحد عن الحتميات الإنسانية للتضامن وتقاسم الأعباء، التي هي في صميم الحماية الدولية. وفي هذا الصدد، قدمت البلدان المضيفة، بالتشاور مع مكتب اللجنة التنفيذية مشروع بيان تضامن، أعربت الرئيسة عن أملها في أن يوافق عليه أعضاء اللجنة التنفيذية.

# المرفق

## مقرر بشأن الميزانيات الإجمالية والتمويل لعام ٢٠١٣

*إن اللجنة الدائمة*،

*إذ تذكّر* بالمقرر الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والستين بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية (A/AC.96/1119، الفقرة ١٣)، وكذلك بالمناقشات التي أجرتها في إطار بند الميزانيات البرنامجية والتمويل في الاجتماع السابع والخمسين للجنة الدائمة في حزيران/يونيه ٢٠١٣،

*وإذ تؤكد من جديد* أهمية تقاسم الأعباء والمسؤوليات على الصعيد الدولي في تخفيف العبء على البلدان المستضيفة للاجئين، ولا سيما النامية منها،

١- *تذكّر* بأن اللجنة التنفيذية اعتمدت، في دورتها الثالثة والستين، البرامج والميزانيات المخصصة للبرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر في إطار الميزانية البرنامجية المنفحة للمفوضية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بمبلغ ٣ ٩٤٢,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٣؛

٢- *تلاحظ* أن الميزانيات التكميلية لعام ٢٠١٣ تبلغ حالياً ١ ٣٧٥,١ مليون دولار للبرامج التي تعود بالنفع على اللاجئين والمشردين داخلياً؛

٣- *تحيط علماً* بزيادة في الميزانية السنوية للمفوضية لعام ٢٠١٣ بمبلغ إجمالي قدره ٥ ٢٩٦,٨ مليون دولار؛

٤- *تقر* بأن حالات الطوارئ والأنشطة غير المتوقعة خلال عام ٢٠١٣ قد تفضي إلى ضرورة توفير ميزانيات تكميلية إضافية أو توسيع نطاق ما هو قائم منها، وبأن الحاجة قد تدعو إلى توفير موارد إضافية، عدا ما توفره الميزانيات القائمة، لتلبية احتياجات من ذلك القبيل؛

٥- *تحث* الدول الأعضاء على مواصلة الاستجابة بسخاء، بروح من التضامن وفي الوقت المناسب، إلى النداء الذي وجهه المفوض السامي لإتاحة الموارد اللازمة لتغطية الميزانية السنوية بالكامل لعام ٢٠١٣.